

بورصة الكويت ترحب بانضمام الأعضاء الجدد بمجلس إدارتها

المؤشرات تواصل الهبوط..والجلسة تشهد تداول 44.9 مليون سهم



مؤشرات البورصة تسجل بالون الأحمر

انتهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الإثنين على انخفاض مؤشرها السعري 7ر6 نقطة ليصل إلى مستوى 6155.6 نقطة بنسبة الانخفاض بلغت 0.11 في المئة. في المقابل انخفض المؤشر الوزني 27ر2 نقطة ليصل إلى 390.4 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.7 في المئة كما انخفض مؤشر (كوبت 15) بواقع 27ر10 نقطة ليصل إلى 883.3 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 1.1 في المئة.

وشهدت الجلسة تداول 44.9 مليون سهم تمت عبر 2206 صفقات بقيمة نقدية بلغت ثمانية ملايين دينار كويتي (نحو 26.16 مليون دولار أمريكي). وتابع المتعاملون إعلان إتمام عمليات شراء وبيع لأشخاص مطلعين على أسهم شركة (سبرجي القابضة) علاوة على إضاح بشأن التداول غير الاعتيادي لشركة (يونيكاب) وإصحاح عن معلومات جوهرية من بنك وربة بشأن توقيع اتفاقية تمويل مرابحة مشترك بقيمة 400 مليون دولار أمريكي.

كما تابع هؤلاء الإصحاح تصحيحي لشركة البحرينية الكويتية للتأمين بشأن زيادة رأسمالها علاوة على إصحاح عن معلومات شهرية لعدة صناديق استثمارية إضافة إلى إعلان إعادة التداول على أسهم شركة (أنفوس) وتنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لصالح حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

وكانت أسهم شركات (كيبيل تكنولوجي) و(نفاثس) و(بيان) و(يونيكاب) و(إسبار) الأكثر ارتفاعاً في حين كانت أسهم (يونيكاب) و(أجوان) و (المباني) والصناعات) و(الأميناز) الأكثر تداولاً.

واستهدفت الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (بوبيان د ق) و(حيات كوم) و(رمية) و(الرابطة) و(أجوان) التي شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 30 شركة وانخفاض أسهم 75 أخرى وسط ثبات أسهم 15 شركة من إجمالي 120 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كوبت 15) على 9.7

ويستحسن ميلواكي في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك يجعل شهادة خبير تقييم معتمد من الإتحاد الدولي للاستشاريين والمحللين والتقييمين في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتعليقاً على انضمام العضوين الجديدين، صرح طلال الغانم، رئيس مجلس إدارة بورصة الكويت قائلاً: «يسرني أن أضيء بن سلامة و السيد بن علي على انضمامهم كأعضاء جدد بمجلس الإدارة ، نحن على يقين بأن ما يجمعه من خبرة وعلم وإدارة بالقطاعين المصري والمالي، سيساهم في تحقيق قيمة استثنائية للشركة وفي دعم رؤيتنا لتصبح مركزاً مالياً إقليمياً».

وأضاف الغانم: «يفضل دعم وجهود هيئة أسواق المال، نتيج بورصة الكويت دائماً في استقطاب المواهب والكفاءات التي تدرى بخبراتها عمليات الشركة وتعزيز أدائها مما يعود بالفائدة على الشركة وعلى الاقتصاد الكويتي ككل».

ويضم مجلس إدارة بورصة الكويت حالياً ثمانية أعضاء، يمثلون عن هيئة أسواق المال والثلاثة المفاوض أعضاء مستقلين .

بين سلامة مناصب عديدة من بينها رئيس مجلس إدارة شركة سهم القابضة، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة المشروعات التنموية القابضة، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة كويت بوكس، وعضو مجلس إدارة شركة مجموعة القابضة، وعضو مجلس إدارة شركة بيت الطاقة القابضة، وعضو مجلس إدارة شركة بيتك للاستثمار الخاصة، وعضو مجلس إدارة شركة توافيل القابضة.

كما تخصص بن سلامة خلال سنوات خبرته في إعادة هيكلة الشركات مالياً وإدارياً، حيث أشرف على إعادة هيكلة عدة شركات من أهمها شركة مجموعة عارف الاستشارية، وشركة شركات من أهمها شركة مجموعة شركة مجموعة الخصوصية القابضة، وشركة بيت الطاقة القابضة، وشركة بيتك العقارية، كما أشرف على إبرام عدة صفقات بيع مميزة لصالح مجموعة بيتك من أهمها شركة مجموعة الخصوصية القابضة وبيتك بنغلاديش الإسلامي.

حصل بن سلامة على درجة البكالوريوس في 3 تخصصات: المحاسبة والتسويق والتسويق مع مرتبة الشرف من جامعة

صناديق السوق الإسكندنافية في لندن بالملكة المتحدة. وقبل ذلك، عمل كمحلل مالي لدى الهيئة العامة للاستثمار في الكويت منذ عام 1984 حتى 1985. كما شغل منصب باحث إداري في وزارة المالية الكويت من يناير 1984 وحتى يوليو 1984.

كما شغل عضوية العديد من مجالس الإدارة في الكويت وخارجها، بما في ذلك شركة أوتوبار - هولندا (عام 1987 إلى 1999)، وبيت الأوراق المالية - الكويت (عام 1995 إلى 1996)، والشركة الكويتية للاستثمار (عام 1999)، وإربان سي - كراتشي شيرالتون، والصندوق الكويتي الجزائري للاستثمار، وصندوق العربية للاستثمار، كما شغل آل بن علي أيضاً منصب نائب رئيس مجلس إدارة في شركة المطلاع الكويتية.

أما سليمان بن سلامة، فيشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة سكاى بروس للتجارة العامة والمقاولات، وخلال مسيرته، لعب بن سلامة دوراً حيوياً في إدارة الاستثمار المباشر وللكلية الخاصة لدى مجموعة بيت التمويل الكويتي، كما شغل

مليون سهم تمت عبر 764 صفقة نقدية بقيمة 5.5 مليون دينار (نحو 17.9 مليون دولار).

الأعضاء الجدد حصلت بورصة الكويت على موافقة هيئة أسواق المال على تعيين عضوين في مجلس إدارتها وهما يعقوب آل بن علي وسليمان بن سلامة وذلك بصفته ممثلين عن هيئة أسواق المال.

والجدير بالذكر أن يعقوب آل بن علي يتمتع بخبرة تقارب الـ 30 عام في قطاع أسواق المال، شغل خلالها العديد من المناصب الهامة في كل من الهيئة العامة للاستثمار ومكتب الاستثمار الكويتي. كما شغل عضوية العديد من مجالس إدارات شركات كويتية وأخرى أجنبية من بينها بيت الأوراق المالية والشركة الكويتية للاستثمار، ويحمل آل بن علي شهادة البكالوريوس من جامعة إنوسايسيفك - الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك شهادة الدبلوم في إدارة الأعمال للتكنولوجيا في القاهرة - جمهورية مصر العربية.

ومنذ عام 1985 حتى 1990، شغل آل بن علي منصب محلل استثمار مستدرب لدى مكتب الاستثمار الكويتي، من خلال إدارة

بعدما شهد تحسناً طفيفاً في الربع الثاني من العام

«الوطني»: فائض الحساب الجاري الكويتي 620 مليون دينار

وأوضح (الوطني) أن السورارات استمرت بتسجيل نمو قوي بواقع 7 في المئة على أساس سنوي بدعم من قوة الطلب على السلع الرأسمالية مبيناً أن الميزان التجاري تمكن من تسجيل ارتفاع بواقع 500 مليون دينار (نحو 6.1 مليار دولار) على أساس سنوي في الربع الثاني.

وقال تراجع تحويلات العمالة الوافدة للخارج بواقع 18 في المئة على أساس سنوي في الربع الثاني من العام الحالي مما ساهم في دعم الميزان التجاري.

نموا جيداً على خلفية ارتفاع أسعار النفط بالرغم من تراجع الإنتاج نتيجة اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك) وكبار المنتجين من خارجها لافتاً إلى أن متوسط سعر خام التصدير الكويتي بلغ 50 دولاراً للبرميل في النصف الأول من 2017.

وأشار إلى ارتفاع إيرادات الصادرات النفطية بواقع 17 في المئة على أساس سنوي في الربع الثاني من العام الحالي مع ارتفاع سعر النفط الكويتي بواقع 18 في المئة.

وأوضح أن ميزان المدفوعات واصل التحسن عن العام الماضي نتيجة ارتفاع أسعار النفط بشكل رئيسي خلال النصف الأول من العام الحالي. وذكر أن ميزان الحساب الجاري سجل تحسناً في النصف الأول من هذا العام ليسجل فائضاً بواقع 1.1 مليار دينار (نحو 3.6 مليار دولار) وذلك مقارنة بالعجز الذي سجله في العام الماضي بواقع 700 مليون دينار (3.3 مليار دولار).

وأشار أن الصادرات النفطية سجلت

قال بنك الكويت الوطني أن فائض الحساب الجاري الكويتي شهد تحسناً طفيفاً في الربع الثاني من العام الحالي نتيجة تراجع تحويلات العمالة الوافدة للخارج وتراجع السورارات وبعض الزيادات في الدخل الاستثماري. وأضاف (الوطني) في تقريره الصادر عن (ميزان مدفوعات الكويت) أن الفائض تحسن ليلعب 620 مليون دينار كويتي (نحو ملياري دولار أمريكي) في الربع الثاني ليمثل نحو 6.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد تم طرح تمويل المراجعة في البداية بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي ولكن في أعقاب الأقبال الكبير على الاقتتاب فيه والذي وصل حجمه إلى 530 مليون دولار أمريكي وبنسبة تغطية 2.1 مرة، قرر بنك وربة زيادة حجم التمويل ليصل إلى 400 مليون دولار أمريكي. ويتوج بنك وربة إنجازاته في عام 2017 بهذه الصفقة النوعية، حيث دأب خلال هذا العام على تكثيف عملياته التمويلية والتشغيلية والتوسعية ليخطط بلفة باتجاه الريادة في صناعة الصيرفة الإسلامية. ويعد البنك بالمزيد من الإنجازات في عام 2017 في كافة العمليات بما يتوافق مع لغة العملاء في منتجات البنك وأرائه وحلوله التمويلية الحصرية.

وقعت الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك) العقد الرابع والأخير لتوريد التكنولوجيا لمشروع البتروكيماويات مع شركة جراس الأمريكية. وأعلن الرئيس التنفيذي للشركة، هاشم هاشم، أن (كيبك) ستتمكن من بناء فريق جيد لتطوير التكنولوجيا، وذلك لتوطين التكنولوجيا للشروعات التي تنفذها الشركة.

مجمع التكرير والبتروكيماويات ورافق استيراد الغاز الطبيعي المسال في منطقة الزور الذي يعتبر من أكبر وأهم المشاريع التنموية والاستراتيجية في دولة الكويت.

وكان مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية اعتمد في اجتماعه 12 يوليو 2016 إجراءات تأسيس «كيبك». وتقوم كيبك بعمليات التكامل لمرافق إنشاء وتشغيل وإدارة

ويشمل أحد بنود العقد في تدريب وتأهيل موظفي الشركة وهناك خطة لابتعاث مجموعة من مهندسي الشركة لأمريكا وفرنسا، وذلك لتوطين التكنولوجيا للشروعات التي تنفذها الشركة.

البنك المركزي يتولى رئاسة مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2018



قلمة جعانية من الاجتماع

صندوق النقد الدولي، وصندوق النقد العربي، وهو عضو المجموعة الاستشارية الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمجلس الاستقرار المالي، بالإضافة إلى تولية منصب عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية للمؤسسة الدولية الإسلامية لإدارة السيولة، وكذلك عضو مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي.

معالي فاضل كبير، عمل أميناً أولاً لحكومة بنغلاديش، وانضم معاليه لعدد بنغلاديش المركزي بصفته المحافظ الحادي عشر بتاريخ 20 مارس 2016، وخلال خدمته المدنية التي امتدت لمدة 34 عاماً شغل العديد من المناصب الرئيسية في وزارات مختلفة، حيث تولى منصب نائب لمفوض العام وقاضي مقاطعة منطقة كيشورجانج، كما تقلد منصب أمين السر المشترك في وزارة التربية والتعليم، ومنصب المدير العام للأكاديمية الوطنية للتخطيط والتنمية، ومنصب المدير العام لأكاديمية إدارة الخدمة المدنية، ومنصب أمين سر وزارة السكك الحديدية، ومنصب أمين سر وحدة الشؤون المالية بوزارة المالية. كما تقلد معاليه منصب مدير في كل من مجلس إدارة مصرف جانتا بين عامي 2008 و2010، وبنك بنغلاديش المركزي من عام 2012 إلى عام 2014. وقبل انضمامه إلى بنك بنغلاديش المركزي، كان يشغل منصب رئيس مجلس إدارة مصرف سوتالي، ويحمل معاليه درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف)، وماجستير آداب من قسم الاقتصاد في جامعة شيانجونغ.

وقد أعقب اجتماع المجلس الأعلى انعقاد منتدى الاستقرار المالي الإسلامي السادس عشر.

أقر المجلس الأعلى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية تعيين رئيس ونائب رئيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية لعام 2018. وسوف يتولى معالي الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي رئاسة المجلس، بينما يتولى معالي فاضل كبير محافظ بنك بنغلاديش المركزي منصب نائب الرئيس وسفير معالي الدكتور محمد يوسف الهاشل رئاسة المجلس خلفاً لمعالي الدكتور ولي الله سيف محافظ البنك المركزي لجمهورية إيران الإسلامية. وستكون هذه التعيينات نافذة من تاريخ 1 يناير 2018.

والجدير بالذكر أن الاجتماع الـ 31 للمجلس الأعلى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، الذي استضافه كل من البنك المركزي لجمهورية إيران الإسلامية والبنك المركزي الماليزي بتاريخ 11 ديسمبر 2017 قد تم انعقاده في العاصمة الماليزية كوالالمبور، حيث ترأس معالي فاضل كبير، محافظ بنك بنغلاديش المركزي الاجتماع، بحضور أربعة عشر محافظاً ونواب محافظين من عدة سلطات رقابية وإشرافية، فضلاً عن حضور أحد عشر ممثلاً من أعضاء المجلس الأعلى، والأعضاء كاملي العضوية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية يتبعون لـ 18 دولة، بالإضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية.

وليكلم لحة موجزة عن كل من الرئيس ونائب الرئيس للمجلس، معالي الدكتور / محمد يوسف الهاشل، محافظ ورئيس مجلس إدارة بنك الكويت المركزي منذ العام 2012، ويشغل معاليه أيضاً منصب المحافظ المشاوب لدولة الكويت لدى كل من

بنك وربة يوقع اتفاقية تمويل مرابحة مشترك بقيمة 400 مليون دولار



جانب من توقيع الاتفاقية

أعلن بنك وربة- البنك الأفضل في الخدمات المصرفية للقطاع الشركات والخدمات المصرفية لقطاع الاستثمار في دولة الكويت عن إتمامه بنجاح توقيع أكبر اتفاقية تمويل مرابحة مشترك بالدينار الأمريكي في دولة الكويت ومنطقة الخليج العربي في عام 2017، تقضي بحصوله على تمويل وفق تسهيلات تمويل المشترك قائم على المراجعة، بقيمة 400 مليون دولار أمريكي لمدة ثلاث سنوات، على أن يتم توزيع هذه التسهيلات في أعمال البنك العامة. هذا وقد شارك في هذه التسهيلات التمويلية 15 بنكاً من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا وآسيا.

وقد تم ترتيب هذه التسهيلات من قبل المؤسسة العربية المصرفية، بنك أبو ظبي التجاري، بنك بوبيان وبنك أبو ظبي الأول بصفته مدير الترتيب الرئيسي ومدير سجل الاقتتاب في هذا التمويل. وتولت المؤسسة العربية المصرفية دور المنسق الحصري بينما قام بنك أبو ظبي الأول بدور وكيل الاستثمار لهذا التمويل. هذا وقد تم توقيع الاتفاقية يوم الأحد الموافق في 10 ديسمبر 2017.

وفي معرض تعليقه على هذه الاتفاقية قال السيد شاهين حمد الغانم، الرئيس التنفيذي لبنك وربة: «بحمد الله وتوفيقه، نتجنا في إتمام اتفاقية تمويل مشترك بقيمة 400 مليون دولار أمريكي لصالح بنك وربة شارك فيها بنوك رائدة من دولة الكويت والمنطقة وعلى الصعيد الدولي - وهذا ما نراه مؤشراً دافعاً على الثقة التي بات بنك وربة يحتلها بها لجهة أدائه وتمو حماقته التمويلية والاستثمارية».

وأكد الغانم على قدر بنك وربة بالحصول على